

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٥٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز : مساعد رئيس النيابة العامة .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥ عن محكمة استئناف عمان في القضية رقم (٢٠١٢/١٢٦٥٤)
المتضمن فسخ القرار المستأنف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسببين
التاليين :

- أخطأت المحكمة عندما اعتبرت أن تأخير توديع أوراق القضية إلى
المدعي العام هو إجراء مخالف لأحكام المادة (١٠٠) من قانون أصول
المحاكمات الجزائية ويرتب البطلان إذ أن اجتهاد محكمة التمييز في العديد
من قراراتها قد استقر على أن تأخير إرسال القضية والمشتكى عليه إلى
المدعي العام بعد قيام الضابطة العدلية بأخذ إفادته وتنظيم محضر إلقاء القبض

بحقه ضمن المدة القانونية يعتبر مخالفة إدارية وشكلية ولا تشكل بطلاناً في الإجراءات .

٢. القرار مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في الاستدلال .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة / عمان كانت وبقرارها رقم (ت/١٩٠/٢٠١٠) تاريخ ١٣/٤/٢٠١١ قد أحالت المتهمين :

.١

.٢

ليحاكما لدى محكمة جنايات شمال عمان بتهمة :

السرقه بحدود المادتين (٤٠٤ و ٧٦) عقوبات .

نظرت محكمة جنايات شمال عمان الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة

وما قدم فيها من بينات وبتاريخ ٣١/١/٢٠١٢ وفي القضية رقم (٢٠١١/١٤٧) قررت :

١. إعلان براءة المتهم عما أسند إليه .

٢. تجريم المتهم بجناية السرقة بحدود المادة (٤٠٤) عقوبات والحكم

بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم .

لم يرتضِ المتهم بالقرار الذي طعن فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥ وفي القضية رقم (٢٠١٢/١٢٦٥٤) أصدرت محكمة الاستئناف قرارها المتضمن فسخ القرار المستأنف .

لم يرتضِ مساعد رئيس النيابة العامة بالقرار الاستئنافي فطعن فيه بهذا التمييز .

وقبل الرد على سببي الطعن :

نجد إن محكمة استئناف عمان لم تصدر حكماً فاصلاً في الدعوى بل قررت فسخ الحكم وإعادة الأوراق إلى محكمة الدرجة الأولى وذلك لغايات إعمال نص المادة (١٠٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ولمناقشة البيئة وتبيان مدى أثر ذلك على نتيجة الدعوى .

وعليه فإن هذا القرار وعملاً بأحكام المادتين (٢٧٠ و ٢٧١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لا يعتبر من القرارات التي تقبل الطعن تمييزاً للأمر الذي يتعين معه عدم قبوله شكلاً .

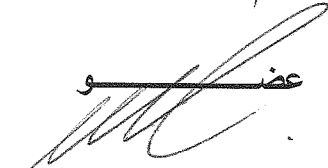
لهذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/٨ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

تقيق / أش

